caec 2nd
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية

CBI.IQ | UOD.AC

caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

دور الشمول المالي في تنشيط القطاع المالي غير الرسمي في الاقتصاد العراقي

م. م. شذى سالم دولاب
كلية اقتصاديات الاعمال /جامعة النهرين
shathasalim1990199@nahrainuniv.edu.iq

م.م. ريم شاكر كتاب
كلية اقتصاديات الاعمال /جامعة النهرين
Rymalkhaldy528@nahrainuniv.edu.iq

الملخص :

يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين الشمول المالي والقطاع المالي غير الرسمي في الاقتصاد العراقي، باحثاً على أهمية دمج الفئات المستبعدة ماليًا ضمن النظام المالي الرسمي. يهدف البحث إلى تحليل واقع الشمول المالي في العراق، والكشف عن أسباب توسع القطاع المالي غير الرسمي، ودراسة تأثير ضعف الخدمات المالية الرسمية على تنامي هذا القطاع. كما يسعى إلى إبراز دور الشمول المالي كأداة استراتيجية لتنشيط وتنظيم الأنشطة المالية غير الرسمية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وزيادة الشمول الاقتصادي.اعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي مدعوم بتجارب سابقة، ليخلص الى عدد من الاستنتاجات واهمها .لا تزال شريحة كبيرة من سكان العراق، وخاصة في المناطق الريفية والحضرية المهمشة، تعتمد بشكل كبير على الآليات المالية غير الرسمية نظرًا لمحدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية. ويعزى هذا النقص في الوصول في المقام الأول إلى تحديات البنية التحتية، وانخفاض مستويات الثقافة المالية، وانعدام الثقة في النظام المصرفي الرسمي.تعزز من فاعلية الشمول المالي كوسيلة لتحسين الأداء الاقتصادي وتقليص الفجوة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، القطاع المالي غير الرسمي، التنمية الاقتصادية، الوصول المالي، الثقافة المالية، التمويل الأصغر، إضفاء الطابع الرسمي،

Abstract:

This research examines the relationship between financial inclusion and the informal financial sector in the Iraqi economy, the importance of integrating financially excluded groups into the formal financial system. The study aims to analyze the current state of financial inclusion in Iraq, identify the reasons behind the expansion of the informal financial sector, and explore how the weakness of formal financial services contributes to its growth.Furthermore, it emphasizes the role of financial inclusion as a strategic tool to stimulate and regulate informal financial activities, thereby promoting financial stability and enhancing economic inclusion. The research adopts a descriptive-analytical approach supported by data and previous case studies, and concludes with recommendations to strengthen the effectiveness of financial inclusion in narrowing the gap between the formal and informal sectors and improving overall economic performance.

Keywords: Financial inclusion, informal financial sector, economic development, financial access, financial literacy, microfinance, formalization, fiscal policy.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة

القطاع المالي غير الرسمي دورًا هامًا في الاقتصاد العراقي، لا سيما في توفير الخدمات المالية لشرائح من السكان لا تزال بعيدة عن متناول الأنظمة المصرفية التقليدية. ورغم أهميته، يعمل هذا القطاع إلى حد كبير خارج الأطر التنظيمية، مما يؤدي إلى انعدام الكفاءة، وغياب حماية المستهلك، ومحدودية مساهمته في المؤشرات الاقتصادية الوطنية. في السنوات الأخيرة، برز الشمول المالي كنهج استراتيجي لسد هذه الفجوة، بهدف توفير خدمات مالية ميسورة التكلفة وسهلة المنال للأفراد والشركات الصغيرة المحرومة. ولا يقتصر تعزيز الشمول المالي في العراق على تحقيق العدالة فحسب، بل يُعد أيضًا ضرورة للتنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. فمن خلال دمج الأنشطة المالية غير الرسمية في النظام الرسمي، يمكن للبلاد توسيع قاعدتها الضريبية، وتحسين الشفافية المالية، وتعزيز النمو المستدام. تستكشف هذه الدراسة إمكانات الشمول المالي في إنعاش القطاع المالي غير الرسمي من خلال تحديد العوائق القائمة، ودراسة المشهد السياسي الحالي، واقتراح استراتيجيات عملية للإصلاح. ومن هذا المنظور، يسعى البحث إلى المساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز نظام مالي أكثر شمولًا واستقرارًا وكفاءة.

أولًا: إشكالية البحث

يواجه الاقتصاد العراقي تحديًا مُستمرًا ناجمًا عن الانتشار الواسع لقطاع مالي غير رسمي، يشمل أنشطة مالية تعمل خارج نطاق إشراف المؤسسات التنظيمية والمصرفية الرسمية. وبينما يُقدم هذا القطاع خدمات مالية أساسية للفئات المُهمّشة، إلا أنه لا يزال إلى حد كبير غير مُنظّم ومنعزلًا عن التخطيط الاقتصادي الوطني. في الوقت نفسه، تبذل الجهات الحكومية والمؤسسات المالية جهودًا لتعزيز الشمول المالي كمسار استراتيجي لدمج الفئات المُهمّشة في النظام المالي الرسمي. ومن هنا نتساءل:

إلى أي مدى يُمكن أن يُساهم الشمول المالي في إنعاش القطاع المالي غير الرسمي وتحويله إلى عنصر مُنتج وخاضع للتنظيم في الاقتصاد الوطني؟

ثانياً: أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة، إذ تتناول قضية استراتيجية تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في العراق. من خلال التركيز على دور الشمول المالي، وسليط الضوء على الآليات التي يمكن من خلالها دمج الممارسات المالية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي. ومن المتوقع أن تقدم نتائج توصيات عملية لصانعي السياسات والبنك المركزي العراقي، لا سيما في مجال تصميم سياسات مالية شاملة تدعم إضفاء الطابع الرسمي على القطاع المالي غير الرسمي وتعزز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: فرضيات البحث

1. توجد علاقة إيجابية بين تعزيز الشمول المالي وتقليص حجم القطاع المالي غير الرسمي.
2. انتشار الخدمات المالية الرقمية وأدوات الدفع الإلكتروني يساعد على استيعاب الأنشطة غير الرسمية.
3. ضعف الثقافة المالية يمثل عائقاً رئيسياً أمام دمج الأنشطة غير الرسمية في النظام الرسمي.
4. تبني سياسات حكومية داعمة للشمول المالي يسهم في تنشيط القطاع المالي غير الرسمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعاً: منهجية البحث

1. اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم النظرية.
2. استخدام المنهج الكمي لتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالشمول المالي والقطاع غير الرسمي في العراق.
3. الخروج باستنتاجات وتوصيات عملية تخدم صانعي السياسات الاقتصادية.

خامساً: هيكليه البحث

المبحث الأول: الشمول المالي

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للشمول المالي

المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي

المطلب الرابع: أهداف الشمول المالي

المطلب الخامس: التحديات التي تواجه الشمول المالي

المبحث الثاني: القطاع المالي غير الرسمي

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للقطاع المالي غير الرسمي

المطلب الثاني: تعريف القطاع المالي غير الرسمي

المطلب الثالث: واقع الشمول المالي في العراق

المطلب الرابع: تحليل القطاع المالي غير الرسمي

المطلب الخامس: العلاقة بين الشمول المالي وتنشيط القطاع غير الرسمي

الدراسات السابقة

دراسة البكل والحداد (2022)هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيقات الشمول المالي وأهميته والفوائد المتحققة من هذه التطبيقات ومعوقات تعميمها، واتخذت الدراسة التجربة المصرية في هذا المجال كدراسة تطبيقية، وتوصلت الدراسة أنه بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا نحو تعزيز الشمول المالي بهدف توفير خدمات مميكنة تضمن تيسير حصول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات المالية دون تحميلهم أي أعباء إضافية وبذلك استطاع القطاع المالي في مصر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي، تطبيق الشمول المالي ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في مصر ساهم في رفع التصنيف الائتماني لمصر وتقدمها في مؤشر سهولة أداء الأعمال مما يشير إلى ملائمة البيئة الاقتصادية التنظيمية لبدء وتشغيل الشركات المحلية، بالإضافة إلى تقدمها في مؤشر الشفافية الدولي، وأوصت الدراسة اتباع سياسات اقتصادية كلية لتدنية معدلات التضخم والبطالة والتقليل من معدلات الفقر مما يمكن المواطنين من الحصول على دخول نقدية ويزيد من القدرة الادخارية والاستثمارية ومن ثم تعميم الشمول المالي، بذل العناية القصوى لتحقيق التثقيف المالي خاصة أصحاب الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر وتعريفهم بمزايا النظام وحقوقهم ومسئولياتهم، والعمل على دعم الثقة في الخدمات المصرفية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

دراسة الحدادا (2022)تهدف الدراسة إلى استكشاف تطبيق تكنولوجيا التحول الرقمي في المؤسسات المصرفية وتحديد أثر ذلك التطبيق على محورين أساسين الأول نشاط المراجعة الداخلية والثاني الشمول المالي داخل البنوك التجارية المصرية وانعكاسه على تحقيق التنمية المستدامة وفقا لرؤية مصر 2030، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خالل تحليل الدراسات والآراء السابقة إلى جانب اعداد الدراسة الميدانية لتجميع البيانات وذلك عن طريق التحليل الاحصائي لبيانات 150 قائمة استقصاء، وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير قوي لتطبيق آليات التحول الرقمي في البنوك على تطور اجراءات المراجعة الداخلية بها، كما أثبتت النتائج وجود دور لتطبيق التكنولوجيا الرقمية في اداء المعامل البنكية واستخدام التقنيات الحديثة لتقديم الخدمات المصرفية في تحقيق الشمول المالي بالبنوك المصرية والذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية المستدامة، وقد أوصت الدراسة بضرورة وأهمية الاعتماد على تكنولوجيا التحول الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنه ينبغي على مهنتي المحاسبة والمراجعة التطوير من أساليبها وادواتها لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، ويجب على منظمي المهنة ومصدري المعايير الاهتمام بتعديل المعايير واصدار التعليمات بما يسمح بالتغيير استجابة للتغيرات ببيئة الاعمال المحيطة لتحسين القدرة على المنافسة والاستمرارية.

دراسة محمود (2023)هدف البحث إلى وصف دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، وذلك لتحقيق فرضية البحث التي مفادها إمكانية الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا المالية في مواجهة جائحة كورونا، ومن أهم النتائج التي توصل لها البحث أدت التكنولوجيا المالية دوراً رئيساً في احتواء أزمة جائحة كورونا من خلال بروزها كطريقة جديدة في تحقيق الشمول المالي، ومن أهم التوصيات اكتساب ثقة العملاء بدور التكنولوجيا المالية والحد من الخوف نتيجة الاحتيال والقرصنة في ظل عدم وجود قوانين كافية الحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية.

دراسة صابر (2023)هدفت الدراسة إلى إبراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية (Fintech) في تعزيز وضعية الشمول المالي Inclusion Financial كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع، وشملت عينة الدراسة مجموعة من الدول العربية وباستعراض المؤشرات الخاصة بالشمول المالي لتلك الدول. وأظهرت النتائج إلى أن مستوي الشمول المالي يبتعد عن الحجم المرغوب فيه لتعزيز الاقتصاد المالي لهذه الدول، بسبب ضعف حجم الدخل الفردي ومستويات التثقيف المالي، ضعف فضال عن عدم كفاءة النظام المالي في تسهيل النفاذ للخدمات المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الأول: الشمول المالي

يُعرّف الشمول المالي - المعروف أيضًا بالشمول الاقتصادي - بأنه مفهومٌ عُرّف بطرقٍ مُختلفة. وينطوي جوهره على دمج الأفراد المهمّشين ماليًا، وخاصةً ذوي الدخل المحدود أو غير المنتظم، في النظام المالي الرسمي. وغالبًا ما يفتقر هؤلاء الأفراد إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية بسبب عوائق اقتصادية أو جغرافية أو اجتماعية. ويهدف الشمول المالي إلى تذليل هذه العوائق من خلال استخدام الأنظمة الرقمية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، لتمكين المعاملات المالية بسلاسة وفعالية من حيث التكلفة. تتمثل المهمة الأساسية للشمول المالي في تقديم خدمات مالية سهلة المنال وبأسعار معقولة - مثل الادخار والائتمان والتأمين والمدفوعات - من خلال آليات بسيطة. وتلعب المؤسسات المالية دورًا رئيسيًا في تعزيز الشمول المالي من خلال نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي بالأدوات المالية الرقمية. كما تُبذل جهودٌ لتوسيع البنية التحتية المالية من خلال زيادة عدد فروع البنوك ومكاتب التمويل الأصغر وأجهزة الصراف الآلي، وخاصةً في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تلعب التكنولوجيا دورًا هامًا، لا سيما من خلال أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول ومنصات التسوية الرقمية الآنية. يتطلب تحقيق الشمول المالي أيضًا تطوير قواعد بيانات شاملة، بما في ذلك السجلات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، لتحسين تقييم المخاطر وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

سيتناول هذا المبحث موضوع الشمول المالي من خلال الأقسام التالية: المطلب الاول: الخلفية التاريخية للشمول المالي المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي و المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي و المطلب الرابع :أهداف الشمول المالي و المطلب الخامس :التحديات التي تواجه الشمول المالي

المطلب الأول : الخلفية التاريخية للشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي لأول مرة عام ١٩٩٣ من خلال دراسة أجرتها شركة Leyshon and Thrift، والتي بحثت في تأثير إغلاق أحد فروع البنوك على وصول السكان إلى الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا. وخلال تسعينيات القرن الماضي، استكشفت العديد من الدراسات التحديات التي تواجهها بعض الفئات الاجتماعية في الوصول إلى الخدمات المصرفية. ومع ذلك، لم يبدأ استخدام مصطلح الشمول المالي على نطاق أوسع لوصف العوامل المؤثرة على وصول الأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتاحة إلا عام ١٩٩٩. من المهم التمييز بين القرار الطوعي بتجنب الخدمات المالية - بسبب نقص الحاجة أو المعتقدات الدينية أو المعايير الثقافية - وعدم القدرة على الوصول إليها بسبب عوائق هيكلية أو اقتصادية (فلق، سوداني، ومعمر، ٢٠٢١، ص ٢٨٠).

في عام ٢٠٠٣ كانت دول مثل ماليزيا والمملكة المتحدة من بين أوائل الدول التي طبقت استراتيجيات مبتكرة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي. سعت هذه الجهود إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ودمج شريحة أكبر من السكان في النظام المالي الرسمي. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، اكتسبت أهمية الشمول المالي اهتماما عالميا متزايدا (تشاكرابورتي، 2011، ص 3).

استجابةً للأزمة بدأت البنوك المركزية والمؤسسات النقدية حول العالم باعتماد سياسات شاملة تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع. وركزت هذه المبادرات على توفير الخدمات المالية بأسعار معقولة،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وسهولة الوصول إليها، والتمكين من خلال أدوات مالية شاملة. وكان من أبرز التطورات إنشاء تحالف الشمول المالي (AFI) عام 2008، الذي أصبح أول شبكة عالمية مُخصصة لتبادل المعرفة والخبرات في مجال الشمول المالي. ويضم التحالف 94 دولة نامية، ممثلةً بـ 119 مؤسسة - بما في ذلك وزارات المالية والبنوك المركزية - ويركز على تطوير الأدوات العملية، وصياغة سياسات الإصلاح، وتنظيم التبادلات التعليمية بين أعضائه. عقد تحالف الشمول المالي مؤتمره السنوي الأول عام 2009 في كينيا، تلاه مؤتمرات لاحقة في إندونيسيا، والمكسيك، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، وترينيداد وتوباغو، وموزمبيق، وفيجي، ومصر عام 2017.

تختلف المصطلحات المتعلقة بمفهوم الشمول المالي في الأدبيات المالية والمصرفية. بينما يُطلق عليه بعض الباحثين مصطلح الشمول المالي أو التكامل المالي، يستخدم آخرون مصطلحات مثل التعميق المالي، أو الامتداد المالي، أو الوصول المالي واسع النطاق. ورغم اختلاف المصطلحات، تشترك هذه المفاهيم عمومًا في هدف واحد: تعزيز كفاءة ونطاق عمل المؤسسات المالية والسياسات النقدية من خلال إشراك ذوي الدخل المحدود ودمجهم في النظام المالي الرسمي. يدعم هذا التكامل اتخاذ قرارات مالية أفضل على المدى الطويل (عبد العال، ٢٠١٩، ص ٢٧٤).

استجابةً للأزمة بدأت البنوك المركزية والمؤسسات النقدية حول العالم باعتماد سياسات شاملة تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع. وركزت هذه المبادرات على توفير الخدمات المالية بأسعار معقولة، وسهولة الوصول إليها، والتمكين من خلال أدوات مالية شاملة. وكان من أبرز التطورات إنشاء تحالف الشمول المالي (AFI) عام 2008، الذي أصبح أول شبكة عالمية مُخصصة لتبادل المعرفة والخبرات في مجال الشمول المالي. ويضم التحالف 94 دولة نامية، ممثلةً بـ 119 مؤسسة - بما في ذلك وزارات المالية والبنوك المركزية - ويركز على تطوير الأدوات العملية، وصياغة سياسات الإصلاح، وتنظيم التبادلات التعليمية بين أعضائه. عقد تحالف الشمول المالي مؤتمره السنوي الأول عام 2009 في كينيا، تلاه مؤتمرات لاحقة في إندونيسيا، والمكسيك، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، وترينيداد وتوباغو، وموزمبيق، وفيجي، ومصر عام 2017.

تختلف المصطلحات المتعلقة بمفهوم الشمول المالي في الأدبيات المالية والمصرفية. بينما يُطلق عليه بعض الباحثين مصطلح الشمول المالي أو التكامل المالي، يستخدم آخرون مصطلحات مثل التعميق المالي، أو الامتداد المالي، أو الوصول المالي واسع النطاق. ورغم اختلاف المصطلحات، تشترك هذه المفاهيم عمومًا في هدف واحد: تعزيز كفاءة ونطاق عمل المؤسسات المالية والسياسات النقدية من خلال إشراك ذوي الدخل المحدود ودمجهم في النظام المالي الرسمي. يدعم هذا التكامل اتخاذ قرارات مالية أفضل على المدى الطويل (عبد العال، ٢٠١٩، ص ٢٧٤) .

المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي

يُعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، إذ بات واضحًا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الاشتمال المالي، إلى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية، مثل تعزيز قدرات وإمكانات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة (ضيف، 2020: 471).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

شهد مفهوم الشمول المالي تطورًا ملحوظًا على مرّ الزمن، إذ لم يعد يقتصر على تصنيف الأفراد أو المؤسسات بشكل ثنائي كمشمولين أو غير مشمولين، بل أصبح يُعرّف وفق أطر متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار مدى الوصول، الاستخدام، وجودة الخدمات المالية.

ويُعد التعريف الذي طرحه مركز الاشتمال المالي في واشنطن من أكثر التعاريف شمولاً، حيث يرى أن الشمول المالي هو الحالة التي تُمكن جميع الأفراد، بمن فيهم الفقراء وذوو الاحتياجات الخاصة وسكان المناطق الريفية، من الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة، وبأسعار مناسبة، وبطريقة تحترم كرامة العملاء (Granter, 2013).

كما عرّف بعض الباحثين الشمول المالي على أنه توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية الجيدة، والتي تشمل القروض، والإيداع، وأنظمة الدفع، والمعاشات، والتعليم المالي، إلى جانب آليات فعالة لحماية العملاء (Ali, 2022).

وقد عُرِّف الشمول المالي أيضًا على أنه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع شرائح المجتمع بشكل عام، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض، بتكلفة معقولة، وبطريقة عادلة وشفافة، ومن خلال التنظيم والجهات المؤسسية الرسمية (شنبي وبن الخضر، 2018: 106).

وعرفه البنك الدولي الشمول المالي على أنه قدره الفرد أو المؤسسة على الوصول إلى أدوات ومنتجات مالية تكفي احتياجاتهم وقدراتهم المالية . ويعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر 2014 تحت عنوان " تقرير التنمية المالية العالمي " على أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية. كما يحددها البنك المركزي المصري علي أنها إتاحة الخدمات أو المنتجات المالية لكافة شرائح المجتمع سواء كانوا أفرادا " أو مؤسسات بجودة مناسبة وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية كالبنوك وهيئات البريد والجمعيات الأهلية وتضمن تلك الخدمة إتاحة فرص مناسبة لكل الفئات وخضوعها للرقابة والإشراف(دعاء محمد ، 2024: 103).

المطلب الثالث : أهمية الشمول المالي

حَظِي الشمول المالي باهتمام متزايد من قبل الباحثين وصانعي السياسات المالية خلال العقدين الماضيين، باعتباره مصدرًا محتملًا لتحقيق فوائد اقتصادية ملموسة. فعلى الصعيد البحثي، تُعد دراسة الشمول المالي من الأدبيات المالية التي نشأت في أوائل تسعينيات القرن الماضي، والتي كشفت عن الآثار الإيجابية التي يمكن أن يُحدثها على المستويين الجزئي والكلي من خلال تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة (Barajas, et al., 2020: 13).

وتُسهم الخدمات المالية بشكل عام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ تساعد الأفراد على تحسين مستوى معيشتهم والهروب من دائرة الفقر، من خلال تسهيل الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم، وكذلك دعم أنشطة الأعمال. كما تساهم هذه الخدمات في إدارة الأزمات المالية الطارئة التي قد تدفع الأسر إلى هاوية العوز، في حين أن العديد من الفقراء حول العالم يفتقرون إلى خدمات مالية قادرة على أداء هذه الوظائف، مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية. وبدلًا من ذلك، يعتمد الكثير منهم على الأموال النقدية، والتي غالبًا ما تكون غير آمنة وصعبة الإدارة (Kunt, et al., 2020: 1).

ويتمثل الهدف الرئيس من الشمول المالي في توفير الخدمات المالية بتكاليف منخفضة، مثل خدمات الادخار، والإقراض، وأنظمة الدفع والإيداع، لجميع فئات المجتمع، ولا سيما أولئك الذين لا يتعاملون مع البنوك، وذلك من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية (معوض وعلم الدين، 2021: 6).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ومع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، ظهرت الحاجة إلى تطوير آليات موحدة ومشتركة تضمن تحقيق الأهداف المالية العالمية، عبر التنسيق والعمل المشترك بين الجهات المعنية. وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والبنك الدولي، أن بناء نظام مالي شامل يُعد الطريق الأمثل للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من تبني توجهات تضمن وجود قنوات متعددة لإيصال خدمات مالية متنوعة للفئات المستبعدة اقتصاديًا واجتماعيًا. ويُعد بناء نظام مالي شامل السبيل الوحيد للوصول إلى أكبر عدد ممكن من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة وتقليل تكلفتها للفئات المستفيدة (GPFI, 2014,8)

ويحمل مفهوم الشمول المالي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية، إذ إن دمج شريحة واسعة من القطاعات الإنتاجية ضمن المنظومة المالية الرسمية من شأنه إطلاق العنان لقدراتها الإبداعية، وزيادة الطلب المحلي على أساس مستدام مدفوع بنمو الدخل والاستهلاك. كما أن لجهود الشمول المالي تأثيرًا مضاعفًا في الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال تعزيز المدخرات عبر توفير الوصول إلى ترتيبات ادخار رسمية تؤدي إلى توسيع نطاق الائتمان والاستثمار من قبل المؤسسات المالية (Khan, 2012: 1).

وتُعد سهولة الوصول إلى الخدمات المالية أداة فعالة لتحسين المستوى المعيشي للسكان، وزيادة القدرة على الادخار، والحد من تركّز القوة الاقتصادية في أيدي فئة قليلة من الأفراد. كما تسهم في التخفيف من المخاطر التي قد يتعرض لها الفقراء نتيجة التقلبات الاقتصادية. ولهذا، أصبح توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية مجالًا يحظى باهتمام متزايد من قبل صُنّاع السياسات، لما له من آثار اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى (Garg & Agarwal, 2014: 55).

ويعد الشمول المالي هدفاً هاماً في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لكثير من البلدان المتقدمة والنامية التي اخذت على عاتقها تطبيق الشمول المالي ، ومما جعل قضايا تعزيز الشمول المالي تحظى بأهمية متزايدة في السنوات الاخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديدا الدول النامية نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية، إذ تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في اجندة التنمية الاقتصادية والمالية كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات بعيدة المدى واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. (Khalil, 2016:44-45) ومما سبق يمكن ايجاز أهمية الشمول المالي بما يأتي:

1. يؤدي الشمول المالي الى جذب المستثمرين من الأسواق العالمية الى بلدنا مما يؤدي الى زيادة فرص العمل والتوظيف، وتقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول الى المدفوعات الالكترونية.
2. يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية ومن ثم يمكن ان يقلل من تكلفة راس المال.
3. يوفر الشمول المالي مكان أمن للأفراد للادخار للمستقبل، ومن ثم يمكن ان يعزز الاستقرار المالي.
4. يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكن أن يساعد في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل.
5. الشمول المالي يوفر فرص للقطاع المصرفي عبر مختلف طبقات المجتمع والاقاليم والجنس والدخل وتشجيع الجمهور على تبني العادة المصرفية. ولنجاح الشمول المالي يكون عن طريق تقديم تشريعات مختلفة، ومحو الامية المالية، والاستفادة من التكنلوجيا وما الى ذلك.
6. يمهد الشمول المالي الطريق للنمو والتنمية من خلال ضمان التوافر السريع في الوقت المناسب بين القطاعات المحتاجة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المطلب الرابع: أهداف الشمول المالي

في الآونة الأخيرة برز اهتمام عالمي متزايد بالشمول المالي، تجلّى في إنشاء مؤتمرات وتحالفات ومؤسسات دولية تهدف إلى التنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وأهداف واضحة لتعزيز الشمول المالي (شنبي وبن الخضر، 2018: 108). وتتمثل أبرز هذه الأهداف فيما يلي:

1. تعزيز وصول جميع فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، مع تعريف العملاء بأهمية هذه الخدمات، وطرق الحصول عليها، ومميزاتها، وتكاليفها، وكيفية استخدامها لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (Helms, 2006: 5).
2. تيسير الوصول إلى المؤسسات المالية وطرائق التمويل، بما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة (الشمري، 2017: 30).
3. إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة بهدف تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، وتشجيع الأفراد على الادخار والاستثمار بطرق رسمية صحيحة ومثلى، فضلًا عن تحفيز المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتلاءم مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع (FISF, 2021).
4. تعزيز قدرة الشركات الصغيرة على الاستثمار والتوسع، بما يساهم في دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كجزء من الاقتصاد الوطني.
5. تخفيض مستويات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دمج الفئات المهمشة ماليًا في النظام المالي الرسمي، وتوفير أدوات مالية مناسبة تساعد على تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (الشمري، 2017: 30).

المطلب الخامس : التحديات التي تواجه الشمول المالي

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات على المستويين الدولي والعربي، بما في ذلك العراق، رغم ما يحمله من آفاق مستقبلية واعدة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للدولة. وتتمثل أبرز هذه التحديات في الآتي (Lenka & Barik, 2018:406 ؛Bongomin et al., 2017:14):

1. ارتفاع مستويات الأمية المالية، مما يؤدي إلى جهل بعض المواطنين بطبيعة الخدمات المصرفية المتاحة.
2. انخفاض مستوى الوعي المصرفي لدى بعض العملاء عند تعاملهم مع المؤسسات المالية الرسمية.
3. سوء التوزيع الجغرافي للمصارف وأجهزة الصراف الآلي، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، مما يعيق سهولة الوصول للخدمات المالية.
4. ارتفاع أسعار الفائدة التي تتراوح بين 17% و20%، ما يُسبب عزوفًا عن الاقتراض من المؤسسات المصرفية.
5. ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية، سواء عند فتح الحسابات المصرفية أو عند استخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM).
6. تدني مستويات الدخل لدى شريحة واسعة من المواطنين، بما لا يمكّنهم من التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
7. ارتفاع معدلات البطالة، ما يمثل عبئًا اقتصاديًا إضافيًا على الدولة ويُضعف من قدرة الشباب على الانخراط في النظام المالي.
8. ضعف الحملات الترويجية والتوعوية لسياسات الشمول المالي، ما يؤدي إلى قلة المعرفة لدى المواطنين بالفوائد المتوقعة من تطبيق هذه السياسات على المستوى الفردي والوطني.
9. انخفاض مستوى الثقة لدى المواطنين في الخدمات المصرفية، وهو ما يتطلب من الشمول المالي أن يسهم في تعزيز هذه الثقة وتحسين صورة القطاع المالي الرسمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثاني: القطاع المالي غير الرسمي

يُعد القطاع المالي غير الرسمي مكونًا رئيسيًا في الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول، لا سيما في الاقتصادات النامية، حيث يُمثل بديلاً عن النظام المالي الرسمي بالنسبة لشريحة واسعة من السكان. ويشمل هذا القطاع مختلف الأنشطة المالية التي تتم خارج الإشراف المباشر للجهات التنظيمية الرسمية، مثل مؤسسات الإقراض غير المرخصة، الجمعيات التعاونية، صناديق الادخار المجتمعية، والدائنين الأفراد.ينشط القطاع غير الرسمي غالبًا في البيئات التي تفتقر إلى الخدمات المالية الرسمية أو التي يعاني فيها الأفراد من قيود تمنعهم من الوصول إلى البنوك، كعدم امتلاكهم حسابات مصرفية، أو الوثائق الرسمية، أو الضمانات المطلوبة. ورغم مخاطره، يوفر هذا القطاع حلولًا مالية سريعة ومرنة، ويُلبي احتياجات الشرائح المهمشة التي قد لا تكون مؤهلة للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية المرخصة.يتمثل التحدي الأكبر في تنظيم هذا القطاع دون القضاء على مرونته، وذلك من خلال دمجه تدريجيًا في النظام المالي الرسمي، وتحسين الشفافية، وبناء الثقة مع المتعاملين معه. ومن الضروري فهم ديناميكياته وتأثيره على الاقتصاد الوطني من أجل وضع سياسات شمول مالي فعالة ومستدامة .سيتناول هذا المبحث القطاع المالي غير الرسمي من خلال تقسيمه الى خمسة مطالب : المطلب الاول: الخلفية التاريخية للقطاع المالي غير الرسمي والمطلب الثاني: تعريف القطاع المالي غير الرسمي المطلب الثالث : واقع الشمول المالي في العراق .رابعا: تحليل القطاع المالي غير الرسمي .المطلب الخامس :العلاقة بين الشمول المالي وتنشيط القطاع غير الرسمي

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للقطاع المالي غير الرسمي

للقطاع المالي غير الرسمي جذور تاريخية راسخة، لا سيما في الدول النامية، حيث وُجدت أشكال التبادل المالي التقليدية منذ زمن بعيد خارج المؤسسات الرسمية. قبل إنشاء الأنظمة المصرفية الحديثة، اعتمدت المجتمعات على آليات الادخار والإقراض المحلية، مثل جمعيات الادخار والائتمان الدورية (ROSCAs)، ومقرضي الأموال، والإقراض المجتمعي. لم تكن هذه الهياكل مجرد بدائل، بل كانت المصادر الوحيدة المتاحة للخدمات المالية للكثيرين، لا سيما في المناطق الريفية والمحرومة. وقد جعلتها مرونتها وقدرتها على التكيف حجر الزاوية في الحياة المالية للفئات المهمشة(Ledgerwood, 1999).

لم يُحدث توسع الأنظمة المصرفية الرسمية خلال فترة الاستعمار وما بعده تغييرًا كبيرًا في الاعتماد على التمويل غير الرسمي في العديد من المناطق. فكثيرًا ما فشلت المؤسسات الرسمية في الوصول إلى الفئات ذات الدخل المنخفض بسبب شروط الإقراض الصارمة، ونقص الضمانات، وارتفاع تكاليف المعاملات. في المقابل، وفرت الآليات غير الرسمية المرونة والألفة وسهولة الوصول. وقد تطورت هذه الأنظمة لسدّ الفجوة التي خلّفها التمويل الرسمي، لا سيما بالنسبة لصغار رواد الأعمال والأفراد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.(Aryeetey, 1994).

في العقود الأخيرة ساهم التوسع الحضري السريع والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في نمو الشبكات المالية غير الرسمية. ومع سعي الحكومات والبنوك الرسمية جاهدةً لتوفير خدمات مالية شاملة، أصبح التمويل غير الرسمي أكثر أهميةً للمشاريع الصغيرة والفئات الضعيفة. ورغم افتقارها للتنظيم والحماية القانونية، لا يزال مقدمو الخدمات المالية غير الرسمية يزدهرون بفضل الثقة الثقافية ورأس المال الاجتماعي والقدرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات المقترضين(Helms, 2006).

يُعتبر القطاع المالي غير الرسمي اليوم مكونًا أساسيًا ومعقدًا في العديد من الاقتصادات. ورغم افتقاره إلى هيكل رسمي، إلا أنه يلعب دورًا هامًا في الوساطة المالية للفئات المهمشة من النظام الرسمي. ويُعد فهم تطوره التاريخي أمرًا أساسيًا لصياغة سياسات فعّالة تُدمج نقاط قوته وتُعالج نقاط ضعفه(Beck & Demirgüç-Kunt, 2008).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المطلب الثاني: تعريف القطاع المالي غير الرسمي

يشير القطاع المالي غير الرسمي إلى الأنظمة والخدمات المالية التي تعمل خارج إطار المؤسسات المالية الرسمية الخاضعة للتنظيم. وتشمل هذه الأنظمة عادةً مُقرضي الأموال غير المسجلين، وجمعيات الادخار والائتمان الدورية (ROSCAs)، ومحلات الرهن، والتجار غير الرسميين، وغيرها من ترتيبات الإقراض المجتمعية. وعلى عكس البنوك الرسمية، لا تخضع هذه الكيانات لإشراف رسمي أو تنظيمي، وغالبًا ما تكون عملياتها غير موثقة. ومع ذلك، فهي تُقدم خدمات مالية أساسية، مثل القروض والمدخرات والتأمين، للأفراد والشركات المستبعدة من النظام المصرفي الرسمي.(Steel & Andah, 2003)

يتميز هذا القطاع بسهولة الوصول إليه، وبطابعه غير الرسمي، وقدرته على التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية. غالبًا ما يعتمد مقدمو الخدمات المالية غير الرسمية على العلاقات الشخصية، والثقة الاجتماعية، وسمعة المجتمع، بدلًا من العقود القانونية أو الضمانات. تتيح هذه الميزات للقطاع غير الرسمي الازدهار في بيئات تكون فيها المؤسسات المالية الرسمية نادرة، أو جامدة، أو يصعب الوصول إليها. وبالتالي، فهو بمثابة نظام موازٍ للوساطة المالية، لا سيما في المناطق الريفية والحضرية المحرومة(Aryeetey & Udry, 1997).

على الرغم من أن القطاع المالي غير الرسمي غير معترف به رسميًا أو غير منظم، إلا أنه يلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد ككل. فهو يُسهّل الشمول المالي لمن يفتقرون إلى الخدمات المالية الرسمية بسبب الفقر أو نقص الوثائق أو العزلة الجغرافية. ورغم محدوديته، كارتفاع أسعار الفائدة وغياب حماية المستهلك، يظل القطاع غير الرسمي شريان حياة لملايين الأفراد والشركات الصغيرة حول العالم(World Bank, 2008).

المطلب الثالث: و اقع الشمول المالي في العراق

لا يزال الشمول المالي في العراق محدودًا، ويعود ذلك أساسًا إلى عقود من الصراع وعدم الاستقرار السياسي وضعف البنية التحتية المالية. ولا تزال شريحة كبيرة من السكان، لا سيما في المناطق الريفية والحضرية ذات الدخل المنخفض، تعتمد على الممارسات المالية غير الرسمية. ويظل انتشار الخدمات المصرفية الرسمية منخفضًا، حيث يفتقر العديد من العراقيين إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية ومنتجات الادخار أو الائتمان الرسمي. وتتجلى هذه الفجوة بشكل خاص بين النساء والشباب، الذين يواجهون عوائق اجتماعية ولوجستية تحول دون دخولهم النظام المالي الرسمي.(البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠)

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الشمول المالي، لا تزال التحديات قائمة. يُهيمن على القطاع المصرفي في العراق مؤسسات مملوكة للدولة، ويعمل العديد منها بتقنيات قديمة وإجراءات بيروقراطية غير فعّالة. وهذا يعيق التواصل مع العملاء والابتكار في تقديم الخدمات المالية. علاوة على ذلك، أدى انعدام ثقة الجمهور بالمؤسسات المالية - نتيجة الأزمات الاقتصادية السابقة وعدم استقرار العملة - إلى إبطاء تبني الخدمات المصرفية الرسمية. وقد ساهمت هذه العوامل في استمرار الاعتماد على الممارسات المالية النقدية وغير الرسمية في جميع أنحاء البلاد (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢١).

هدفت الإصلاحات والمبادرات الاستراتيجية الأخيرة إلى تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك تطوير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الإلكترونية، وأنظمة الدفع الرقمية. وقد أطلق البنك المركزي العراقي برامج لتشجيع استخدام البطاقات الإلكترونية لدفع الرواتب والمزايا الاجتماعية، بهدف الحد من الاعتماد على النقد ودمج المزيد من المواطنين في القطاع المالي الرسمي. ومع ذلك، لا يزال التقدم متفاوتًا، ويتطلب سياسات أكثر شمولًا لمعالجة فجوات البنية التحتية، والوعي المالي، والعوائق التنظيمية. (رؤية البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١-٢٠٢٣).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المطلب الرابع : تحليل القطاع المالي غير الرسمي

يُمثل القطاع المالي غير الرسمي عنصرًا أساسيًا في المشهد المالي في العديد من الدول النامية، بما فيها العراق. ويُشير إلى الأنشطة والخدمات المالية التي تُمارس خارج نطاق اللوائح الرسمية والأطر المؤسسية. وتشمل هذه الأنشطة إقراض المال، وجمعيات الادخار والائتمان الدوارة (ROSCAs)، وشبكات تحويل الأموال غير الرسمية، والإقراض الشخصي بين الأفراد. وغالبًا ما ينشأ هذا القطاع استجابةً لقيود الأنظمة المصرفية الرسمية، التي قد تُقصي الأفراد ذوي الدخل المحدود أو غير المسجلين. ويعكس انتشار هذا القطاع قدرته على سد الفجوة التي تُخلفها المؤسسات المالية الرسمية.(الجنابي، 2020)

من السمات المميزة للقطاع المالي غير الرسمي سهولة الوصول إليه. فالعديد من الأفراد الذين يفتقرون إلى متطلبات فتح حساب مصرفي أو الحصول على قرض رسمي - مثل إثبات الهوية أو السجل الائتماني أو الضمانات - يلجأون إلى ترتيبات غير رسمية. وغالبًا ما تعتمد هذه الخدمات على الثقة والروابط الاجتماعية بدلًا من العقود القانونية. وعلى هذا النحو، تميل المعاملات داخل هذا القطاع إلى أن تكون أسرع وأكثر مرونة وأكثر استجابة للاحتياجات المباشرة للأفراد، وخاصة في المجتمعات الريفية والمحرومة. (نجلاء علي،2021)

وعلى الرغم من المزايا التي يتمتع بها القطاع المالي غير الرسمي، فإنه يطرح أيضاً عدداً من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية. إن غياب الحماية القانونية يجعل المستخدمين عرضة لممارسات الإقراض غير العادلة، مثل أسعار الفائدة الباهظة أو استراتيجيات السداد القسرية. علاوة على ذلك، يفتقر القطاع إلى الشفافية والمساءلة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تمكين التدفقات المالية غير المشروعة وتقويض جهود مكافحة الفساد. وتشكل هذه المخاطر تحديات ليس فقط للأمن المالي الفردي ولكن أيضا للجهود الأوسع الرامية إلى تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية الوطنية.(حسين كاظم، 2022)

ومن منظور الاقتصاد الكلي يؤدي القطاع المالي غير الرسمي إلى تعقيد السياسة النقدية والتخطيط المالي. يصعب تتبع المعاملات التي تُجرى خارج النظام الرسمي أو تنظيمها، مما يحد من قدرة البنوك المركزية على تطبيق سياسات فعّالة لأسعار الفائدة أو مراقبة المعروض النقدي. إضافةً إلى ذلك، ولأن الجهات الفاعلة غير الرسمية لا تدفع ضرائب، فإن عملياتها تُسفر عن خسائر فادحة في الإيرادات العامة. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة للقضاء على هذا القطاع دون تقديم بدائل قد تُلحق الضرر بسبل عيش من يعتمدون عليه. وبالتالي، يتطلب دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي استراتيجيات دقيقة تُراعي الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.(فاطمة حسن، 2019).

يُعد القطاع المالي غير الرسمي نظامًا مُعقّدًا ومُتكيّفًا، يؤدي وظائف حيوية في ظل غياب الشمول المالي الرسمي الشامل. وبينما يُقدّم دعمًا أساسيًا للفئات المهمّشة، فإنه يُشكّل أيضًا مخاطر تتطلب تدخلًا سياسيًا. ويتطلب النهج الناجح توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وتعزيز الثقافة المالية، وإدخال ابتكارات تنظيمية تُحافظ على فوائد القطاع مع التخفيف من أضراره. (ميساء عبد، 2021).

المطلب الخامس: العلاقة بين الشمول المالي وتنشيط القطاع غير الرسمي

يلعب الشمول المالي دورًا أساسيًا في تشكيل ديناميكيات القطاع المالي غير الرسمي. ومع تزايد سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، لا سيما للفئات محدودة الدخل والمهمشة، تلوح في الأفق إمكانية إحداث تحول إيجابي في القطاع غير الرسمي. فبدلًا من القضاء عليه، يمكن للشمول المالي أن يُسهم في تحديث عملياته ودمجها في النظام المالي الأوسع. ويكتسب هذا أهمية خاصة في دول مثل العراق، حيث غالبًا ما تعجز البنية التحتية المالية الرسمية عن تلبية احتياجات شرائح كبيرة من السكان، مما يدفعهم إلى الاعتماد على القنوات غير الرسمية.(الكمالي، ٢٠٢٠)

إن إدخال سياسات مالية شاملة - مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتبسيط إجراءات الحسابات، وبرامج الائتمان الأصغر - من شأنه أن يشجع الجهات الفاعلة المالية غير الرسمية على اعتماد آليات رسمية. فعلى سبيل المثال،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

قد يبدأ العديد من المُقرضين غير الرسميين بالتعاون مع مؤسسات التمويل الأصغر، أو تسجيل أنشطتهم للاستفادة من الحماية القانونية والأدوات الرقمية. وبهذه الطريقة، لا يقتصر دور الشمول المالي على تقليل الاعتماد على الأساليب غير الرسمية فحسب، بل يُمكّنها أيضًا من النمو في بيئة أكثر استقرارًا وتنظيمًا. (الجبوري،٢٠٢١)

علاوة على ذلك، يوفر الشمول المالي للأفراد والشركات الصغيرة التي تعمل بشكل غير رسمي أمانًا ماليًا أكبر، وخيارات ادخار، وفرصًا للحصول على الائتمان بشروط عادلة. يساعدهم هذا الوصول على استقرار دخلهم، والاستثمار في عملياتهم، وربما الانتقال إلى وضع الأعمال الرسمي. وبالتالي، يمكن للشمول المالي أن يكون بمثابة جسر بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، مستوعبًا تدريجيًا الجهات الفاعلة غير الرسمية دون الإخلال بدورها الاقتصادي.(السعدي،٢٠٢٢)

ومع ذلك، فإن العلاقة بين الشمول المالي والقطاع المالي غير الرسمي ليست دائمًا خطية أو متوقعة. في بعض الحالات، قد يتنافس توسيع نطاق الوصول المالي الرسمي بشكل مباشر مع مقدمي الخدمات غير الرسميين، مما يؤدي إلى توترات أو نزوح في السوق. لذلك، يجب على صانعي السياسات اعتماد نهج متوازن - نهج يشجع على إضفاء الطابع الرسمي مع الحفاظ على نقاط قوة التمويل غير الرسمي، مثل أنظمة الثقة المجتمعية والاستجابة للاحتياجات المحلية.(الزبيدي،٢٠١٩).

في نهاية المطاف، يعتمد تنشيط القطاع المالي غير الرسمي من خلال الشمول المالي على تنسيق الجهود بين المؤسسات التنظيمية ومقدمي الخدمات المالية والمجتمع المدني. إن البرامج التي تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية، وخفض تكاليف الدخول إلى النظام الرسمي، وبناء البنية التحتية الرقمية، تشكل عوامل حاسمة لجعل الشمول المالي أداة للتنمية الاقتصادية المستدامة والتكامل القطاعي.(الراوي،٢٠٢١).

أولاً: الوضع الديموغرافي:

يُقدرعدد سكان العراق بـ (39) مليون نسمة، ونسبة معدل نمو تبلغ (2,58%) سنوياً.

Table (1): سكان العراق حسب الفئات العمرية (تقديرات 2018)

الفئة العمرية	عدد السكان	النسبة المئوية
0-14	**15,428,032**	**%40.47**
15-24	**7,616,610**	**%19.98**
25-54	**12,156,337**	**%31.89**
55-64	**1,750,712**	**%4.59**
65فأكثر	**1,172,391**	**%3.08**
المجموع	**38,124,182**	**%100.00**

المصدر: (محمد طارق لفته ,2019 ,ص7)

جدول (1): سكان العراق حسب الفئات العمرية (تقديرات 2018)

يُظهر الجدول أن عدد سكان العراق قد قُدِّر في عام 2018 بحوالي 38,124,182نسمة، موزعين على فئات عمرية مختلفة. ومن خلال تحليل البيانات يمكن استنتاج ما يلي:

يتضح أن الفئة العمرية 14–0)سنة (تمثل النسبة الأكبر من السكان، إذ بلغت 40.47%أي ما يقارب 15.4مليون نسمة، وهو ما يعكس ارتفاع معدل الخصوبة في العراق ويؤشر إلى وجود قاعدة سكانية عريضة من الأطفال والشباب الصغار، الأمر الذي يضع تحديات كبيرة على مستوى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تأتي الفئة العمرية 24–15)سنة (في المرتبة الثانية بنسبة 19.98%أي ما يقارب 7.6مليون نسمة، ما يشير إلى أن نحو خمس سكان العراق هم من فئة الشباب الداخلين إلى سوق العمل أو التعليم العالي، وهو ما يمكن أن يكون فرصة ديموغرافية إذا استُثمرت هذه الطاقات البشرية بالشكل الصحيح، لكنه في الوقت ذاته يمثل تحدياً في حال عدم وجود خطط تشغيلية واستيعابية.

أما الفئة العمرية 54–25)سنة (فقد بلغت نسبتها 31.89%أي نحو 12.1مليون نسمة، وهي الفئة الأكثر إنتاجية في المجتمع، مما يوضح أن ثلث السكان في سن العمل والإنتاج، وهو عنصر مهم في تحريك عجلة الاقتصاد شريطة وجود سياسات اقتصادية قادرة على استثمار هذه الفئة.

في المقابل، شكّلت الفئة العمرية 64–55)سنة (نسبة 4.59%بما يعادل 1.7مليون نسمة، بينما لم تتجاوز نسبة الفئة العمرية 65)سنة فأكثر 3.08% (أي ما يقارب 1.1مليون نسمة، وهو ما يعكس أن المجتمع العراقي لا يزال مجتمعاً فتياً تسوده التركيبة العمرية الشابة، مع انخفاض نسبي في نسبة كبار السن.

من الناحية الكمية، يمكن القول إن أكثر من 60%من سكان العراق دون سن 25 عاماً، بينما تصل نسبة من هم في سن العمل (15–64 سنة) إلى نحو 56.5%من مجموع السكان، وهو ما يشير إلى امتلاك العراق قوة عمل ضخمة، لكنها تتطلب سياسات فاعلة في مجالات التشغيل، التعليم، والرعاية الاجتماعية لتجنب تحولها إلى عبء اقتصادي واجتماعي.

Table (2): أثر الشمول المالي على الاقتصاد غير الرسمي في العراق (تقديرات افتراضية مبنية على بيانات البنك المركزي وتقارير دولية)

المؤشر	القيمة (نسبة مئوية)	الملاحظات
حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج المحلي(2018)	**40%**	يمثل جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي غير المسجل.
نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (2017)	**23%**	بحسب بيانات البنك الدولي.
نسبة الاعتماد على النقد في المعاملات	**85%**	ضعف استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.
نسبة الشركات الصغيرة غير المسجلة	**60%**	تعيق الشمول المالي.
نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	**5%فقط**	انخفاض واضح في تمويل القطاع غير الرسمي.
نسبة الزيادة المتوقعة في تقليص الاقتصاد غير الرسمي عند تعزيز الشمول المالي (2025)	**10–15%**	تقديرات افتراضية مبنية على تجارب دول مشابهة.

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للتنمية(World Development Indicators)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تشير البيانات إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من اتساع حجم القطاع غير الرسمي الذي يشكل نحو 40%من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس ضعف قدرة الدولة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية ضمن الإطار القانوني والمالي الرسمي. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمحدودية الشمول المالي، حيث لا يمتلك سوى 23%من البالغين حساباً مصرفياً، ما يعني أن غالبية السكان يعتمدون على التعاملات النقدية المباشرة التي تعزز من استمرار الاقتصاد غير الرسمي.

كذلك فإن اعتماد الاقتصاد على النقد بنسبة تصل إلى 85%يضعف قدرة المؤسسات المالية على تتبع التدفقات النقدية ويزيد من فرص التهرب الضريبي، بينما تظل نسبة القروض الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند حدود 5%فقط، وهو ما يقلل من فرص تحويل هذه المشاريع من غير الرسمية إلى الرسمية.وبالنظر إلى التجارب الدولية (مثل كينيا والهند)، فإن تعزيز الشمول المالي عبر التوسع في الحسابات المصرفية الرقمية وخدمات الدفع الإلكتروني يمكن أن يؤدي إلى تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق بمعدل يتراوح بين 15%–10%بحلول عام 2025، بشرط أن ترافقه سياسات حكومية داعمة للتثقيف المالي وتبسيط الإجراءات المصرفية.

جدول (3): العلاقة بين الشمول المالي والقطاع المالي غير الرسمي في العراق(2018–2023)

السنة	نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي %	نسبة استخدام الدفع الإلكتروني%	حجم القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة%	حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج المحلي%
2018	23%	5%	4%	40%
2019	25%	7%	5%	39%
2020	28%	10%	6%	37%
2021	30%	15%	7%	35%
2022	34%	22%	9%	33%
2023	37%	28%	11%	31%

المصدر: البنك المركزي العراقي، **التقارير السنوية.(2023–2018)**

التحليل الكمي :

يبين الجدول أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العراق ارتفعت من 23%عام 2018 إلى 37% عام 2023، أي بزيادة مقدارها 14نقطة مئوية خلال خمس سنوات. هذه الزيادة انعكست بشكل مباشر على ارتفاع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني من 5%إلى 28%، وهو مؤشر على تنامي الثقافة المصرفية والمالية بين الأفراد.

كما شهدت نسبة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ارتفاعاً تدريجياً من 4%عام 2018 إلى 11% عام 2023، مما أسهم في إدماج جزء من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ضمن النظام المالي الرسمي. ونتيجة لذلك تراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي من 40%من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 إلى 31% في 2023، أي بانخفاض قدره 9نقاط مئوية، وهو ما يؤكد وجود علاقة عكسية بين ارتفاع مستويات الشمول المالي وتقلص حجم الاقتصاد غير الرسمي.

تشير هذه المؤشرات إلى أن السياسات التي تبناها البنك المركزي العراقي خلال الفترة 2018–2023، مثل التوسع في الدفع الإلكتروني وتبسيط فتح الحسابات المصرفية وتشجيع التمويل للمشاريع الصغيرة، بدأت تحقق نتائج ملموسة في احتواء جزء من الاقتصاد غير الرسمي، لكنها لا تزال بحاجة إلى تعميق وتوسيع لاستيعاب النسبة الأكبر من الأنشطة غير الرسمية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الثالث :الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

توصل البحث الى عدد من الأستنتاجات التي تتتعلق بدور الشمول المالي في إنعاش القطاع المالي غير الرسمي في العراق:

1. لا تزال شريحة كبيرة من سكان العراق، وخاصة في المناطق الريفية والحضرية المهمشة، تعتمد بشكل كبير على الآليات المالية غير الرسمية نظرًا لمحدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية. ويعزى هذا النقص في الوصول في المقام الأول إلى تحديات البنية التحتية، وانخفاض مستويات الثقافة المالية، وانعدام الثقة في النظام المصرفي الرسمي.

2. ساهم غياب النظم المالية الشاملة في نمو القطاع المالي غير الرسمي. وتعمل العديد من الشركات الصغيرة والأفراد ذوو الدخل المحدود خارج الإطار المالي الرسمي، معتمدين بدلاً من ذلك على جهات الإقراض التقليدية، أو مجموعات الادخار المجتمعية، أو مُقرضي الأموال.

3. يمكن أن يلعب توسيع نطاق الشمول المالي من خلال إدخال الخدمات المصرفية الرقمية، وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، وخدمات التمويل الأصغر دورًا محوريًا في تقليل الاعتماد على القنوات المالية غير الرسمية. تشير الأدلة إلى أنه عند توفير خدمات مالية ميسورة التكلفة وسهلة المنال للأفراد، تزداد احتمالية انتقالهم إلى الاقتصاد الرسمي.

4. تشير الأبحاث إلى وجود علاقة إيجابية بين سياسات الشمول المالي وتفاعل الجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي مع المؤسسات المالية الرسمية. وقد أظهرت مبادرات مثل تبسيط إجراءات فتح الحسابات والتثقيف المالي المُستهدف تحسينات ملموسة في معدلات الشمول.

5. على الرغم من الجهود الحكومية، لا تزال السياسات الحالية غير كافية لدمج الجهات الفاعلة المالية غير الرسمية بشكل كامل. ولا يزال غياب استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي يعيق التنفيذ الفعال للإصلاحات الرامية إلى تنشيط القطاع المالي غير الرسمي.

6. تُبرز النتائج ضرورة اعتماد سياسات متكاملة تجمع بين إصلاح القطاع المالي ومبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقًا. وتُعدّ معالجة العوائق، مثل الفقر، ونقص وثائق الهوية، وعدم الاستقرار الإقليمي، أمرًا ضروريًا لتحقيق تقدم مستدام في مجال الشمول المالي.

٧. أظهر التحليل الكمي أن تعزيز الشمول المالي يسهم في تقليص حجم القطاع غير الرسمي تدريجيًا عبر دمج شرائحه في النظام المصرفي المنظم.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانيا :المقترحات

بناءُ على ما تم التوصل اليه من أستنتاجات تم تقديم عدد من المقترحات التي يمكن أن تعزز دور الشمول المالي غير رسمي في الاقتصاد العراقي:

1. ينبغي على الحكومة والمؤسسات المالية الاستثمار في توسيع البنية التحتية المصرفية والخدمات المالية الرقمية لتشمل المناطق الريفية والحضرية المهمشة. ويمكن لوحدات الخدمات المصرفية المتنقلة، والخدمات المصرفية عبر الوكلاء، والمنصات الرقمية أن تُحسّن بشكل كبير من الوصول إلى الخدمات وإمكانية الوصول إليها.

2. يُعد تنفيذ مبادرات التثقيف المالي على نطاق واسع أمرًا بالغ الأهمية لتمكين الأفراد من المعرفة اللازمة للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها. وينبغي أن تستهدف هذه البرامج الفئات ذات الدخل المحدود، والنساء، والشباب، والعاملين في القطاع غير الرسمي.

3. ينبغي على البنك المركزي العراقي والجهات المعنية وضع وتنفيذ سياسات تدعم تبسيط إجراءات فتح الحسابات، ومرونة متطلبات "اعرف عميلك"، والتسجيل الرسمي للمؤسسات غير الرسمية.

٤. يمكن لتشجيع نمو مؤسسات التمويل الأصغر وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة أن يوفر منتجات مالية مصممة خصيصًا للجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي. يمكن أن تشمل هذه الخدمات القروض الصغيرة، وحسابات التوفير، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات رواد الأعمال الصغار.

٥. ينبغي على الحكومة تقديم حوافز ضريبية، ومنح، أو مساعدة فنية للشركات غير الرسمية التي تنتقل إلى الاقتصاد الرسمي. كما أن تقليل الإجراءات البيروقراطية وتكاليف التسجيل يمكن أن يحفز الجهات الفاعلة غير الرسمية على الانضمام إلى القطاع الرسمي.

٦. ينبغي صياغة سياسة وطنية شاملة لتنسيق جهود الجهات الحكومية والبنوك والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في تعزيز الشمول المالي. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافًا قابلة للقياس، وآليات رصد، وجداول زمنية واضحة للتنفيذ.

٧. يُعد التعاون بين القطاعين العام والخاص أمرًا أساسيًا لتطوير منتجات وخدمات مالية شاملة. يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص الاستفادة من الموارد والابتكار والقدرة على التواصل لدعم الشمول المالي على نطاق واسع.

٨. ضرورة توسيع قاعدة الخدمات المالية الرقمية والمصرفية منخفضة التكلفة لاستقطاب العاملين في القطاع غير الرسمي وتحفيزهم على الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر

أولًا: المصادر العربية

1. البنك المركزي العراقي. (2020) *تقرير الاستقرار المالي .بغداد*: دائرة الاستقرار المالي.
2. البنك المركزي العراقي. (2021) *رؤية واستراتيجية الشمول المالي* 2021–2023 .بغداد.
3. الجهاز المركزي للإحصاء. (2021)*المسح الاقتصادي للأسر* .بغداد: وزارة التخطيط.

مقالات و أبحاث عربية:

1. الجنابي، إبراهيم عبد. (2020). *"القطاع المالي غير الرسمي في العراق – الواقع والتحديات ."مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.*
2. الجبوري، أزهار طه. (2021). *"الشمول المالي كأداة للحد من الفقر وتحقيق التنمية ."جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.*
3. الدليمي، ميساء عبد. (2021). "*دور الشمول المالي في تقنين الاقتصاد غير الرسمي* ."مجلة البحوث الاقتصادية.
4. الراوي، إيمان عبد الكريم. (2021). "*الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية* ."مجلة البحوث الاقتصادية، *العدد 11*.
5. الزبيدي، علي حسن. (2019). "*التكامل بين القطاعات المالية الرسمية وغير الرسمية في العراق* ."مركز البيان للدراسات والتخطيط.
6. السعدي، حيدر عباس. (2022). "*تأثير الشمول المالي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة* ."مجلة العلوم المالية والمصرفية.
7. الشمري، نجلاء علي. (2021). "*الشمول المالي وأثره في تقليص التعاملات غير الرسمية* ."المؤتمر العلمي الثاني، جامعة بغداد.
8. الشمري، ناظم محمد، والعبد اللات، عبد الفتاح زهير. (2008) *.الصيرفة الإلكترونية: الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع* .الأردن.
9. عبد الزهرة، حسين كاظم. (2022). "*مخاطر الأنشطة المالية غير الرسمية على الاقتصاد العراقي* ."مجلة الكوفة للعلوم الاقتصادية والإدارية.
10. عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن. (2019)."*العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية* – دراسة ميدانية ."*المجلد 23، العدد 3، ص 562-625*.
11. عبد العال شعبان، حسام عبد العال. (2019). "*حتمية تهيئة النظام الضريبي لدعم الشمول المالي في مصر* ."مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، *المجلد 61، العدد 2، ص 97-174*.
12. طه، فاطمة حسن. (2019). "*دمج القطاع المالي غير الرسمي في النظام المصرفي: رؤية مستقبلية ."جامعة المستنصرية.*
13. فلاق صليحة، سوداني نادية، وحمدي معمر. (2021)."*تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر* ."*مجلة المعيار، المجلد 1 ، العدد 12 ، ص 278-291*.
14. كمالي، طارق عبد الله. (2020)*."دور الشمول المالي في دعم الاقتصاد غير الرسمي* ."مجلة الدراسات الاقتصادية، *العدد 45*.
15. ضيف، فضيل البشير. (2020). "*واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر* ."*مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1 ، ص 471-485*.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

16. لفته، م. ط.، ولفته، ب. س. (2019). *دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق: الفرص والتحديات. مجلة دراسات محاسبية ومالية (IAFS)*، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

ثانيًا: المصادر الأجنبية

1. Aryeetey, E. (1994). *Financial Integration and Development in Sub-Saharan Africa: A Study of Informal Finance in Ghana*. Working Paper, Overseas Development Institute.
2. Aryeetey, E., & Udry, C. (1997). *The Characteristics of Informal Financial Markets in Africa. Journal of African Economies, 6(1)*, 161–203.
3. Barajas, A., Beck, T., Belhaj, M., & Naceur, S. B. (2020). *Financial inclusion: what have we learned so far? What do we have to learn? International Monetary Fund Working Papers, 20(157)*, 1–51.
4. Beck, T., & Demirgüç-Kunt, A. (2008). *Access to Finance: An Unfinished Agenda. World Bank Economic Review, 22(3)*, 383–396.
5. Bongomin, G. O. C., Munene, J. C., Ntayi, J. M., & Malinga, C. A. (2017). *Financial literacy in emerging economies: Do all components matter for financial inclusion of poor households in rural Uganda? Managerial Finance*.
6. Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution*. World Bank Publications.
7. Doaa M. Sayed Ahmed, The role of disclosing financial inclusion indicators in improving the financial performance of banks: A theoretical study applied to Egypt, Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB) 2024, http://nejfb.edu.iq
8. Garg, S., & Agrawal, P. (2014). *Financial Inclusion in India: A Review of Initiatives and Achievement. Journal of Business and Management, 16(1)*.
9. GPFI. (2014). *Financial Inclusion Action Plan (FIAP)*.
10. Helms, B. (2006). *Access for All: Building Inclusive Financial Systems*. World Bank.
11. Ledgerwood, J. (1999). *Microfinance Handbook: An Institutional and Financial Perspective*. World Bank Publications.
12. Steel, W. F., & Andah, D. O. (2003). *Rural and Microfinance Regulation in Ghana: Implications for Development and Performance of the Industry*. World Bank Working Paper.
13. World Bank. (2008). *Finance for All? Policies and Pitfalls in Expanding Access*. Washington, DC: World Bank.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674